مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 2010 - 1985
اسم الكاتب: أ.م.د. فواز جارالله نايف الدليمي، م. عبدالله خضر عبطان السبعاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3445
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين ملحق العدد ١٠٩ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[١٢٧ -١٤٧]

دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة ١٩٨٥-٢٠١٠*

الدكتور فواز جارالله نايف الدليمي
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد
fawazaldellemi@yahoo.com

عبدالله خضر عبطان السبعاوي
مدرس - قسم الاقتصاد
aalsabaawe@yahoo.com

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

المستخلص

تعد البيئة المستقرة من الأمور المهمة في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما، وزيادة معدلات النمو ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وموضوع الاستقرار هذا يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف اقتصادية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي،العمالة الكاملة واستقرار الأسعار. ولعل هذه الأهداف متداخلة ومترابطة فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملاً، كما وتؤدي تقلبات الأسعار إلى عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ولاسيما السياسات المالية والنقدية من جهة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من العرض الكلي والطلب الكلي من جهة أخرى لتركيا وللمدة (١٩٨٥-٢٠١٠) وسياسات الاستقرار تتمثل في، السيطرة على كل من التضخم والبطالة إلى حدود معينة لتحقيق هدف تخفيض معدل التضخم بشكل مستمر وتخفيض معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي وتدنية تأثيرات الصدمات التي تسبب الدورات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:
الاستقرار الاقتصادي، السياسة النقدية، السياسة المالية، أسعار الفائدة، عرض النقود.

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة "دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٥-٢٠١٠"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠/ ٤ / ٢٠١٢.

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٣/١٢ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٦/٢١

The Role Of Macro-Economic Policies Affecting The Economic Stability In Turkey For The Period 1985-2010

Fawaz J. Al-Dlaimi (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

Abdullah K AL-Sabaawe
Assistant Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

The states of environment are essential in achieving efficiency in the economy, increase of Economic Growth and Economic Welfare and the issue of stability that can be split into three economic targets specific: the growth of real output, full employment and prices stability. Perhaps these goals are interrelated and interdependent without full employment. The potential output in the economy will not be fully achieved also result in price fluctuations to the control of uncertainty and hinder economic growth. This study aims to clarify the relationship between some macroeconomic variables, in particular fiscal and monetary policies on the one hand the aim of achieving economic stability away from the external shocks that affect both aggregate supply and aggregate demand on the other for Turkish Economy for the period (1985-2010) and the stabilization policies are in, to control both inflation and unemployment to a certain extent to achieve the goal of reducing the inflation rate on an ongoing basis and to reduce the unemployment rate to normalize and minimize the effects of shocks caused by economic cycles.

Keyword:
Economic Stability, Monetary Policy, Fiscal Policy, Interest Rates, Money Supply.

المقدمة

هناك اجماع دولي بين صناع القرار والرأي العام وعلماء الاقتصاد، على أن حالات الاستقرار الاقتصادي من الاهداف التي يرغب معظم البلدان في العالم بتحقيقها ولاسيما تلك التي تجاوزت مشاكل النمو ووصلت إلى مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية مثل تركيا وماليزيا والبرازيل وغيرها والتي مازالت تعاني هي الأخرى من مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي والذي تتمثل مظاهره العامة، في تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة تصل الى الفئة الرقمية الواحدة، وهبوط معدلات البطالة إلى ما يقارب المعدل الطبيعي والذي اجمع عليه خبراء الاقتصاد بحدود ٤-٥% وديمومة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تعرضها للدورات الاقتصادية التي تسببها الصدمات الخارجية والتي تتلخص في الزيادات المفاجئة في الطلب الكلي والعرض الكلي غير المسيطر عليها.

ونظراً للضرر الناجم عن التضخم المرتفع فمن الواضح أن انخفاض التضخم مؤخراً في الأسواق الصاعدة هو تطور مقبول في الاقتصاديات المختلفة، أما الأسئلة التي تكتسب أهمية بالغة على صعيد السياسة الاقتصادية والتي يتعين التوصل إلى إجابات لها، فهي ما إذا كان المرجح ديمومة هذه البيئة السعرية الأكثر استقراراً، وما هي الخطوات التي ينبغي إتخاذها لإبقاء التضخم تحت السيطرة؟ (افاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١١٦).

يعد موضوع السيطرة على التضخم تحدياً عظيماً تواجهه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ومن خلال تطبيق الحزمات المحسنة، إذ يتطلب شفافية عالية واستقلالية متزايدة من تأثيرات السياسات قصيرة الأجل، فضلاً عن التركيز والمقارنة المستمرة، لقد قامت البنوك المركزية في البلدان المختلفة بتحقيق ذلك الهدف، وإن الاجراءات المتقدمة ضد التضخم رفع من حالة استقرار وقابلية تنبؤ البيئة الاقتصادية، وبذلك أسهم بصورة واضحة في التحسينات في الأداء الاقتصادي، ولم يكن قليلاً في بلدان السوق الناشئة التي مرت في العهود السابقة بمعدلات التضخم العالي جداً، فضلاً عن تعزيز النجاح بصورة كبيرة وزيادة مصداقية التزام البنوك المركزية لحالات الاستقرار السعري، وبذلك دعمت تلك المصداقية الاستقرار والثقة والإحتفاظ بتلك المصداقية يكون أمراً في غاية الأهمية (Bernanke ,2010 ,1).

بموجب ذلك تعد كلاً من السياسة المالية والنقدية من الادوات المهمة في الاستقرار الاقتصادي، وبسبب ان السياسة النقدية هي الاكثر تأثيراً في الاستقرار فالبنك المركزي، هو الجهة التي يمكن أن تؤدي دوراً مهما في هذه السياسة، في حين إن السياسة المالية وهي السياسات التي تؤثر في حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب تؤدي الدور الثاني في هذه السياسة.

إن البنك المركزي في أي بلد من البلدان يلجأ إلى تخفيض معدلات سعر الفائدة أو يرفعه، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة وتناقص عرض النقود. وبالتأكيد تقاس فعالية السياستين المالية والنقدية بمدى تأثيرها في كل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومتغيرات أسعار الفائدة من جهة أخرى. ويتأثر مخزون الإستثمار بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة إذا كانت كبيرة وأي تغيير في سعر الفائدة بالإنخفاض مثلاً يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره بمساعدة المضاعف إلى زيادة حجم الدخل والناتج فتكون السياسة المالية فعالة بالمقارنة بالسياسة النقدية.في حين إن فعالية السياسة النقدية تقاس بمعامل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت المرونة كبيرة، أدت زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها إلى إنخفاض كبير في سعر الفائدة، ومن ثم زيادة حجم الدخل او الناتج وطالما ان الامر متعلق بمقياس التغيرات في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فيستخدم منحنى فليبس التقليدي والحديث، فينتقل منحنى فليبس ليبين تاثير كلا من السياستين في كل من التضخم والبطالة، وهناك بعض الدول النامية لديها معدل مقبول للنمو في الناتج ولا تعاني من مشكلة في هذا المجال، كما إنها لا تعاني من الصدمات الخارجية او من مشكلة في اسعار صرف عملاتها في الوقت الحاضر، ولكنها تشكو من عدم ديمومة واستمرار الإستقرار الاقتصادي. وتكون السياسة المالية فعالة عند اسعار الفائدة المنخفضة. وبالنسبة لموضوعنا سنعمد إلى أخذ متغيرات الإستقرار الاقتصادي الكلية والتركيز على متغيرين مهمين وهما، هدف مستقبلي لمعدل تضخم منخفض وباستمرار لمدة طويلة مع معدل بطالة يقارب المعدل الطبيعي. فضلا عن استخدام حركة منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وكما هو معروف فإن كلا السياستين تعنيان بتغيرات منحنى الطلب الكلي ومن ثم في مستوى الدخل.

ويلجأ البعض لقياس سياسة الاستقرار من خلال السياسة النقدية بما يسمى "قاعدة تايلور" وهو احد اكبر الاقتصاديين المختصين بشكل خاص باقتصاديات الميزانية، وقد قام بتلخيص قاعدته المهمة في أواخر التسعينات من القرن الماضي والتي يصف فيها سياسات الميزانية للحكومات المختلفة.

يعرف الإستقرار الاقتصادي على أنه، بيئة اقتصادية خالية من التذبذب أو التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما يتنامى الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً اقتصادياً، ومن جانب آخر فالركود ودورات الأعمال الاقتصادية ذات أفق زمني قصير، والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها، وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالي وجميعها إشارات عن عدم استقرار اقتصادي قد تزيد حالات عدم التأكد وتقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي وتقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث باختيار السياسات الاقتصادية الكلية المثلى التي تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولاسيما بعد التطورات الاقتصادية المعاصرة كمناهج الإصلاح الاقتصادي الشاملة المتمثلة بإصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي ركزت على تحجيم سياسات الإنفاق العام الذي تقوم به تركيا، فضلا عن التحولات إلى الخصخصة، مما زاد الاهتمام بمعالجة السياسة النقدية والسياسة المالية لأبرز مشكلاتها الاقتصادية في عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار والبطالة.

مشكلة البحث

وصلت تركيا إلى الأهداف المنشودة ولاسيما معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه الوصول إلى معدلات منخفضة ومسيطر عليها للتضخم وتخفيض معدلات البطالة إلى مستوى قريب من المعدلات الطبيعية، من خلال استخدام العديد من الإجراءات أو الأدوات النقدية والمالية وغيرها، لكن المهم في ذلك هو كيفية المحافظة على هذا الإنجاز من الاهداف عبر حزمة واسعة من الاجراءات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية –المالية) بأدواتها المختلفة ومدى قدرتها في المحافظة على معدل التضخم المسيطر عليه (المستهدف بحدود رقم واحد) فضلا عن معدل البطالة القريب من المعدل الطبيعي من خلال تحليل تأثير المتغيرات الكلية في معدل التضخم ومعدل البطالة.

فرضية البحث

بإمكان تركيا التي وصلت إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي الحفاظ على مستوى من الاستقرار الاقتصادي والذي يتمثل بمعدل منخفض من التضخم أو بمعدل قريب من المعدل الطبيعي للبطالة.

منهج البحث

يعتمد البحث أسلوب التحليل من خلال استذكار المفاهيم والأدبيات المطروحة حول السياسات النقدية والمالية واتجاهات معدلات التضخم والبطالة ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار المتعدد الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار المدلول النقدي والمالي وأثره في معدلات الاستقرار الاقتصادي .

وتتضمن الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢٦) عاماً تمتد بين (١٩٨٥-٢٠١٠) وقد تم اعتماد السلاسل الزمنية في التحليل القياسي (الانحدار المتعدد) لما تتمتع به من قدرة على توضيح التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية والنقدية وبالتطبيق على تركيا.

تم جمع البيانات بالاعتماد على نشرات صندوق النقد الدولي (IMF) والقرص المدمج للإحصاءات المالية الدولية (IFS) لسنة ٢٠٠٤ والصادر من الصندوق نفسه، فضلا عن مؤشرات التنمية العالمية وعولمة التنمية المالية ،البنك الدولي ٢٠٠٩ (WDI).

السياسة النقدية Monetary Policy

إن تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد بأكمله يمكن ملاحظته من خلال سعر الفائدة الذي يعد احد محددات الطلب الكلي، وإن تأثير سعر الفائدة ينشأ من الحقيقة القائلة بأن المستثمرين يرغبون بزيادة الاقتراض من أجل صفقات الشراء، فضلاً عن ذلك يكون المستهلكون أكثر رغبة في شراء بضائع ثمينة وبالنسبة للشخص الذي يدفع نقدا فان تأثير نسب الفائدة المنخفضة يكون بصورة غير مباشرة، ولذلك يضحي المشترون بمردود اقل للفائدة عندما يأخذون النقود من المدخرات لشراء شيء ما، وإن خسارة عرض النقود أو انخفاض الودائع المصرفية أو معدلات الخصم يسمح للبنوك أن تقترض أكثر، وهناك من القروض ما يمكن اقتراضها فقط إذا كانت ذات نسب فائدة منخفضة بالنسبة للمقترضين العاديين، وإن انخفاض معدل الفائدة يتسبب بارتفاع منحنى الطلب الكلي كنتيجة للزيادات الحاصلة في الاستثمار والاستهلاك المتأثر في أسعار الفائدة، ويمكن القول إن علماء الاقتصاد لا يتفقون على تاثير السياسة النقدية لاسيما في المدى الطويل وهناك من يشكك من بين علماء الاقتصاد بقدرة البنك المركزي على تغيير النتائج الاقتصادية قصيرة الأمد ويزداد الشك في قدرة البنك على زيادة الإنتاج، وذلك تبعاً للزيادات المستمرة في عرض النقود، والسبب الواضح لهذا الشك هو أن الزيادات المستمرة في عرض النقود سوف يتم من قبل المستثمرين الذين سيتوقعون بان التضخم المستمر سوف ينتج عن هذه السياسة، على الرغم من اعتبار السبب الذي عده البنك المركزي منطقياً، مما يؤدي إلى نمو سريع طويل الأمد بصورة مستمرة، اذ لا يعتقد العديد من علماء الاقتصاد بان البنك المركزي يمتلك هذه القدرة (Guell ,2007 ,137- 139).

ونظرا لطول وتغيرات مدة التباطؤ في أثر السياسة النقدية فقد اقترح Friedman أن يكون للسلطات النقدية أثر كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لو انها اتبعت قاعدة بسيطة تستند إلى جعل الزيادة في عرض النقود تنمو بنسبة تتساوى مع معدل نمو الناتج القومي الصافي دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، لأن ربط الزيادة بعرض النقود ينمي الناتج القومي الصافي الذي يعمل على تحقيق التوظيف الكامل، ويجنب المجتمع التعرض للتقلبات الاقتصادية. وكما يرى البعض أن السياسة النقدية المقابلة للتقلبات الاقتصادية الدورية انما تتضمن تغييرات من سنة إلى أخرى في عرض النقود للوصول إلى

تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، إلا أن Friedman يرى بأن المشكلة تكمن في أنه قد تحدث بطالة أكبر من المعدل المتوقع في عرض النقود فضلاً عن حدوث التضخم (البياتي والشمري، ٢٠٠٩، ٣٨٧-٣٨٨).

عرض النقود Money Supply

إن تحديد موقف النقديين بشكل أكثر وضوحا يتطلب أن تحلل عناصره الأساسية، ورغم أن النقديين يعتقدون أن النقود ذات أهمية كبيرة فليس معنى ذلك أنهم يعتقدون ان السياسة النقدية المرنة لا تقتصر فضائلها فقط على عدم العبث بالاستقرار الاقتصادي، وسوف نقوم بعرض الفروض الاساسية التي يقوم عليها موقف النقديين فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية المرنة (جوارتيني واستروب، ١٩٩٩، ٤٢٧-٤٢٩):

١. ان عدم الاستقرار الاقتصادي هو غالباً وليد التقلبات في عرض النقود، فإذا لم تؤد السياسة النقدية العشوائية إلى حدوث هزات في جانب الطلب فان الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي فالنقديون غالباً ما يعتقدون أن الدورة الاقتصادية تتولد عن سياسة نقدية غير متناسبة، فالتوسع النقدي السريع يولد رواجاً اقتصادياً، ويؤدي إلى رفع معدل التضخم وحينئذ تعمل السلطة النقدية على تخفيض معدل التضخم من خلال خفض كمية النقود.

٢. لا تستطيع السياسة النقدية التوسعية أن تخفض معدل البطالة بشكل دائم وان تزيد من سرعة النمو الاقتصادي، وذلك لان هذه السياسة تفشل في تحقيق ذلك في الاجل الطويل، فضلا عن أنها ستغذي تيار التضخم.

أسعار الفائدة Interest Rates

لقد ظهر قانون تايلور في مجموعة دراسات تدرس الأداء المقارن لقوانين سياسة سعر الفائدة البديلة البسيطة عبر عدة نماذج مختلفة. ومن القوانين الواعدة الخاصة بهذه الدراسات هي القوانين التي وصفت بأن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يضع سياسة بحث في أن انحراف سعر الفائدة الإسمي القصير الأمد R عن قيمة توازن خط الشروع *R تستجيب خطياً إلى انحراف التضخم π عن هدفه المرغوب *π إلى فجوة الإنتاج y :

$$R - R^* = \theta(\pi - \pi^*) + \theta Y$$

لقد افترض تايلور ١٩٩٣ وضع معاملات خاصة لهذا القانون، وقد وضع مجموع تضخم فعلي وتوازن سعر الفائدة قصير الأمد *r كتقريب لـ *R واستخدام القيم:

$$\pi^* = r^* = 2 \text{ و } \theta = r^*$$

(رغم ان معدلات التضخم وأسعار الفائدة مذكورة في معدلات النسب المئوية وفجوة الإنتاج كذلك بالنسبة المئوية). هذا الوضع للمعاملات اجتذب الإهتمام كدليل لقرارات السياسة، لأنه يهدف إلى تشجيع الأداء بطرائق بديلة، كما أشار (Bryant, Hooper & Mann 1993), وهناك عدة دراسات لاحقة بدت أنها تصف بصورة صحيحة قرارات السياسة الفعلية للمدة ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ التي كان تايلور قد درسها أصلا. وبما ان السياسة النقدية في هذه المدة اعتبرت ناجحة فان تشابه النتيجتين يقترح بأن قانون تايلور قد يمثل دليلاً مفيداً وموثوقاً لقرارات السياسة النقدية.

ومنذ عام ١٩٩٨ نشر البنك الإحتياطي الفيدرالي في سانت لويس تحديثات شهرية لوصفات قانون تايلور في منشوراته وتحت عنوان الإتجاهات النقدية Monetary Trends . من المعروف جيدا وبغض النظر عن البساطة الواضحة فإن تطبيق قانون تايلور من الناحية العملية ليس أمراً سهلاً. فضلاً عن المتغيرات المحددة آنفا ومنها صعوبة تحديد سعر فائدة التوازن الحقيقي فان تطبيقه يحتاج إلى تعريف دقيق للتضخم ولفجوة الناتج التي تدخل في قاعدة تايلور. ومن الممارسات الشائعة في الأدبيات نجد أن تايلور قد وظف أحدث البيانات التاريخية المتوافرة له واستخدام الفرق اللوغاريتمي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي GDP (Orphanides, 2002, 3-4) .

سعر الصرف Exchange Rate

من المسائل التي اكتسبت أهمية ولاسيما في عدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة سلوك الآثار الكلية لتغيير سعر الصرف فعلى الرغم من ارتفاع التضخم في جميع البلدان عقب التخفيضات المتلاحقة في أسعار العملات كان الاثر المترتب على هذا الارتفاع سريع الزوال نسبياً، كما لم يكن متعادلاً بأي حال في معظم البلدان وقد اجرى خبراء صندوق النقد الدولي تحليلا حول تفسير هذا الاثر الكلي المحدود لتغيرات اسعار الصرف في عينة كبيرة من البلدان المتقدمة والنامية، وتخلص هذه الدراسات إلى أن مدى انتقال الاثار الكلية لتغيير اسعار الصرف يرتبط في عموم الاحوال ارتباطاً سلبياً بدرجة ارتفاع سعر الصرف مباشرة مع وجود بعض الادلة على انه قد يكون دالة سالبة كذلك لمستويات التضخم المتوسطة في السنوات السابقة على تخفيض سعر الصرف (افاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١٢٨-١٢٩).

هناك العديد من الادبيات المهمة بشأن تأثير نظام سعر الصرف في النمو الاقتصادي، وبشكل عام كانت هذه الادبيات غير حاسمة بصورة رئيسة، لأنه هناك قنوات نظرية تسلط الضوء على التاثير الإيجابي لاستقرار سعر الصرف في النمو، وقنوات أخرى تشدد على التأثيرات السلبية للأسعار الثابتة لسعر الصرف في توسيع الناتج (Grauwe *et al.*, 2008,531- 542) .

هناك ترابط وثيق بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، إذ إن التغيرات في اسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم، كما يؤثر التضخم في اسعار الصرف والعملة المحلية وعرض النقود الحقيقي، والفرضية التي ترتكز عليها النظرية في الحلقة المفرغة هي مرونة الأسعار الداخلية في الاجلين القصير والطويل، مما يسمح بتحرك معدل التضخم كنتيجة لاي تغير في اسعار الصرف أو عرض النقود، كما يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هذه العلاقة تتسم بدرجة عالية من التشابك والتعقيد بين المتغيرات (Onis and Ozmacur, 1990, 133-145).

السياسة المالية Fiscal Policy

ففي مقابل التركيز على العرض النقدي هناك مدرسة فكرية تعطي وزناً كبيراً للأمور المالية في تفسير الكساد مركزة على ما يسمى بالرعب المصرفي والذي هو خاص بالإفلاس أو التوقف عن المعاملات ونتائج اخطاء متعددة أو فشل متعدد في البنوك حصل في تلك الفترة (Federal, 1987, 8) .

لكي تكون السياسة المالية محققة للإستقرار الاقتصادي، لابد من أن يرتبط تنفيذها بالتوقيتات الصحيحة. ويرى بعض الاقتصاديين أنه مع مرور الوقت فإن تنفيذ برنامج جديد للإنفاق أو للضريبة يولد أثراً في الاقتصاد، لذلك يجب دراسة الحاجة إلى مثل هذا البرنامج. اذ انه من الممكن او من المحتمل ان تمضي مدة زمنية طويلة قبل بدء تنفيذ العمل المالي المناسب وكثير من الافراد يرون أن يكون الاعتماد الأكبر على الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل، وليس على السياسة المالية الإختيارية (ايدجمان، ١٩٨٨، ١٢٧).

الإنفاق العام Public Expenditure

ولجعل الإنفاق أكثر كفاءة يتعين على الحكومات أن تقلل ارتفاع المصروفات بصورة حادة في فترات الإزدهار بحيث لا ترتفع سوى في فترات ركود النشاط الاقتصادي، ولاشك أن القواعد المالية الفعالة التي تساعد في احتواء الإنفاق خلال فترات الانتعاش الاقتصادي مفيدة، كذلك يتعين على الحكومات ان تنظر في تخصيص اعتمادات إضافية توجه للاستثمار العام وتدعم قدرتها على تقييم مشروعات الاستثمار وإداراتها ويساعد تنفيذ النظم المستندة للجدارة في التوظيف وتحديد الأجور في تحقيق كفاءة الإنفاق (كليمنتس واخرون، ٢٠٠٧، ٥٢).

الضرائب Taxes

إن السياسة النقدية ليست القوة الوحيدة المفروضة على الإنتاج والتوظيف والأسعار، إذ إن عوامل عديدة اخرى تؤثر في الطلب الكلي والعرض الكلي، وبالتالي تؤثر في المكانة الاقتصادية للأسر والأعمال، كما يمكن توقع بعض هذه العوامل وتثبت في الإنفاق وقرارات اقتصادية أخرى بعضها يحصل بشكل فجائي، فمن جانب الطلب تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال التغيرات في الضرائب وبرامج الإنفاق التي تتلقى بصورة أنموذجية اهتماماً عاماً كبيراً، وبذلك تكون متوقعة، فعلى سبيل المثال قد يفوق تاثير خصم الضريبة أهمية تنفيذه الحقيقي، كون الأعمال والعوائل تقوم بتغيير إنفاقها في توقع ضرائب أقل وكذلك قد تقوم الاسواق المالية بادخال احداث مالية كهذه في مستوى وهيكل معدلات الفائدة، وبذلك المقياس المحفز مثل خصم الضريبة سوف يميل إلى رفع مستوى معدلات الفائدة حتى قبل أن يصبح خصم الضريبة منفذاً والذي سوف يكون لديه تاثير مقيد في الطلب والاقتصاد قبل أن يتم تطبيق المحفز المالي بصورة فعلية.

في مقترح Friedman سوف يتحدد حجم الحكومة بما أراده السكان من الحكومة أن تقدمه وبعدها سوف يتم إعداد معدلات الضريبة بطريقة ما توازن الميزانية فقط في مستوى التوظيف الكامل، وإن بناء تذبذبات دورية مضادة كفوءة لإرجاع الاقتصاد إلى التوظف الكامل يستلزم شرطين:

الاول: لا بد من أن يكون انفاق وعائدات الضريبة للحكومة بشكل دوري، فالانفاق بحاجة إلى أن يكون دورياً وارجاعياً، وأن يكون دورياً سابقاً للضرائب، وهذا يتضمن شبكة الأمان الإجتماعي القوية، وبذلك يزداد الإنفاق بحدة في حالة الركود وبالتعاقب، اما ما يضاف، فان عائدات الضرائب بحاجة كذلك إلى ان تكون مرتبطة بالانجاز الاقتصادي، اذ بامكان ضرائب المبيعات أو الإيراد أن تؤدي هذا الغرض.

اما الشرط الثاني:فتحتاج نشاطات الحكومة إلى أن تكون كبيرة، ويقول (Hyman Minsky,1986) بأن الحكومة بحاجة الى أن تكون بحجم الإنفاق الاستثماري الكلي نفسه، وقد اصبحت تذبذبات عدم توازن الميزانية كبيرة بحجم تذبذبات الاستثمار (Wray, 2003, 2).

عجز الموازنة العامة Budget Deficit

وفي الاقتصاد التركي يحتمل أن تكون آثار العجز الأعلى للميزانية على سعر الفائدة أقوى كثيراً منها في الاقتصادات المتقدمة، فضلا عن ذلك فإن أغلب الحكومات لا تستطيع الاقتراض لمدد طويلة كما يحدث في البلدان الصناعية، وهذا يعني أن عليها أن تعيد تحويل أو تجديد جزء كبير من الدين العام في أي سنة من السنوات، كما ان ديون بلدان الأسواق الناشئة كذلك شديدة الثغرات في شهية المستثمرين للمخاطرة، وهذا العامل الأخير مهم بشكل خاص، لأن النظرة المتقلبة للمخاطر فيما يتعلق بالاستدامة المالية او قدرة الحكومة على تمويل العجز الاكبر على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى ضغط كبير على أسعار الفائدة وتدفق رؤوس الاموال للخارج (جويرى واخرون، ٢٠٠٩، ٤٨).

ويمكن تقسيم العجز إلى مكوناته الدورية والهيكلية فالاقتصاد الذي لا يكون في حالة توظيف كامل (أي هناك بطالة) يسمى العجز بالعجز الدوري، أما الجزء الآخر الذي سيبقى عجز حتى اذا كنا في حالة توظيف كامل فيسمى العجز بالعجز المالي الهيكلي. من هنا يكون العجز كبيراً بسبب عدم قيام الاقتصاد بعمل جيد حينها سيكون الاقتصاد بأكمله مشكلة وليس العجز المالي، وإذاً يكون العجز كبيراً حتى عندما يكون الاقتصاد جيداً حينها سيكون العجز هو المشكلة، وإن علماء الاقتصاد الذين يعتقدون بأنه يمكن استخدام حالات العجز لتحفيز اقتصاد يفتقر للإتساق ويعالجون جزء العجز المتميز بمجموعة من المحفزات المقيدة، وهذا يسمى التمويل الوظيفي (Guell, 2007, 118-119).

فالاقتصاد التركي الذي عانى بفترات من التضخم المفرط خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٠ وقد سبق ذلك في كل حالة حدوث تضخم مرتفع مستمر من منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة ومع نهاية التسعينات كان التضخم قد انخفض في البلدان المذكورة آنفاً إلى مستوى الرقم الواحد أي اقل من 10% (آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١٢٣).

لقد كان مقترح Friedman لتمويل حالات العجز في الميزانية من خلال خلق النقود، اذ ان حالات الفائض سوف تدمر النقود ولذلك اقترح دمج السياسة النقدية مع المالية واستخدام الميزانية للسيطرة على التدفق النقدي بطريقة دورية مضادة ،وقام كذلك بتقييم خلق النقود الخاص من قبل البنوك من خلال حاجة الإحتياطي ١٠٠% وشيء ما حصل عليه كل من Fisher & Cimons في تحليلهما، ولذلك لن يكون هناك خلق نقود من قبل البنوك الخاصة التي سوف توسع من عرض النقود المصرفية فقط عندما تكدس احتياطيات النقود الحكومية، وتنتج هذه الحالة المقترحة قوى قوية ودورية مضادة للمساعدة في استقرار الاقتصاد ومع ذلك بامكان Friedman ان يبقى منظر كمي جيد وذلك لانه يدعي بانه سوف يكون التذبذب بالنقود وليس بالإنفاق الحكومي والذي قام باستقرار الاقتصاد (Wray, 2003, 1).

مفهوم الاستقرار الاقتصادي Economic Stability Concept

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه بيئة اقتصادية من دون زيادة في التذبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما يتنامى الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً اقتصادياً، ومن جانب آخر الركود المتقلب ودورات الاعمال ذات افق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الاجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالي وجميعها إشارات إلى أن إنعدام استقرار اقتصادي قد يزيد حالات عدم التاكد ويقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن ان يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة (Gormez and Yigit, 2009, 1-2).

وتمت مناقشة منافع الاستقرار الاقتصادي من لدن كوادر اللجان الاقتصادية المشتركة بالتفصيل الدقيق والوصول إلى (Albert, 2001, 1-9):

- تحسين مصداقية ومساءلة وشفافية البنك المركزي، ان الهدف الواضح يقلل محفزات البنك المركزي على الانزلاق والتراجع عن التزاماته بالتضخم الواطئ طويل الأمد وتوضح كيف يفترض ان يعمل البنك المركزي ويقلل فرص التلاعب لأغراض سياسية.
- نمو عالٍ طويل الأمد، تقترح النظرية الاقتصادية والأدلة بأن التضخم الواطئ طويل الأمد يشجع التوظيف والنمو الاقتصادي .
- النقد عالي الجودة، تحت استقرار السعر يمكن ان يلبي النقد وظيفته كوسيط للتبادل وخزن القيمة. كما ان هدف استقرار السعر يقلل مخاطر الإنكماش فعلى عكس التضخم نادرا ما يكون الانكماش شعبياً من الناحية السياسية، ولكن البنوك المركزية أحيانا تمارس سياسة الانكماش الثابت من دون فهم السبب وراء فعلها ذلك.
- استهداف مستوى التضخم، إن استقرارية السعر تشمل استهداف دليل سعر ناتج عن سلة الكثير من السلع وليس فقط استهداف سعر سلعة واحدة مثل الذهب أو الفضة السلع المستخدمة في قياس القيمة.

يشير(Akyuz ,2006) إلى أن مصدر عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي الآن هو ليس التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق المنتج ولكن في أسواق الأصول، والتحدي الرئيس لصناع السياسة هو ليس التضخم وانما البطالة وعدم الاستقرار المالي .

إن التقرير الذي أجراه صندوق النقد الدولي لحوالي (٨٨) بلداً نامياً، وجد ان أكثر من النصف عبر عن الرغبة في تحريك أهداف التضخم المعدلات الضمنية والظاهرة، وفيما يتعلق بهذا الامر فان ثلاثة أرباع هذه الدول عبرت عن اهتمامها في تحريك التضخم المستهدف الكامل والناضج بحلول عام ٢٠١٠ ومن اجل مساندة وتشجيع هذه الحركة، فان صندوق النقد الدولي يزود العديد من هذه الدول بالمساعدة التقنية ويرغب ان يزود دولاً أخرى كذلك (Akyuz, 2006, 46).

التضخم Inflation

هناك تفسير نظري جيد، لسبب تدهور الاستقرار الاقتصادي حينما يقترب التضخم من السالب؟ كما أن هناك أسباباً جيدة للتدهور حينما يصبح التضخم عالياً حينما يقترب سعر

الفائدة الاسمي من الصفر فان احدى قنوات السياسة النقدية وهي سعر الفائدة لن تنخفض، لذا فمقارعة الهبوط قد يكون صعباً وعدم الاستقرار الاقتصادي قد يزداد، وكذلك حينما يحصل في معدل التضخم هبوط مستمر مع معدل التضخم الواطئ والذي سوف يرفع من أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا يؤدي إلى انخفاض التضخم الى مستويات ابعد، وذلك يمكن ان يهبط سعر الفائدة الاسمي لاعلى من مستوى الصفر وذلك كان ملزماً وفعالاً في بعض الدول المتقدمة منذ عام ١٩٩٥ اذ ان الخطوط العريضة التي تحكم سياسة سعر الفائدة زادت أسعار الفائدة عن مستوى الصفر، وذلك كان ملزما بكل معنى الكلمة منذ شباط ١٩٩٩ ولكن هناك عدم اتفاق بين علماء الاقتصاد، كما كانت السياسة النقدية تفقد قدرتها على رفع الطلب الكلي عندما يصل سعر الفائدة الاسمي قصير الاجل الصفر (Taylor, 2000, 5-6) .

يشير اغلب الاقتصاديين إلى ان التضخم يعد الضريبة الأكثر قسوة على الأفراد ذوي الدخل المنخفض ولاسيما في ظل انخفاض قدرة الفقراء على حماية انفسهم من هذه الظاهرة بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع، وبناء عليه فان التضخم يعد احد العوامل الرئيسة التي يمكن ان تسهم في تعميق التباين في الدخول، وعليه يعمل صناع السياسة النقدية على إدارة التضخم بالشكل الذي يتكيف مع خفض التباين والبطالة من خلال العلاقة المتبادلة على الاقل في الاجل القصير (النجفي و عبدالمجيد، ٢٠٠٨، ١٧٦).

دار جدل في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بين أولئك الذين يعتقدون أن معدل التضخم عند ٤% يكون مرغوباً ومقبولاً وبين الذين يرغبون بمعدل صفر %، ويؤكد الطرف الأول بان تكاليف التضخم ٤% مقابل صفر% تكون قليلة وان منافع التضخم تكون جديرة بالمحافظة عليها.

كما أنهم يبرهنون على أن بعض تكاليف التضخم يمكن تفاديها بوساطة توثيق نظام الضريبة، وأن التحول من معدلات تضخم جارية إلى صفر% سيتطلب زيادة البطالة وكذلك كلفة التحويل ستفوق المنافع النهائية بشكل كبير. أما الطرف الثاني فيبرهنوا على انه إذا كان التضخم متذبذبا فيجب استبعاده أي مساواة معدله بـ صفر% ويعد الهدف المفضل لهم على جميع المعدلات الأخرى، أي انه يناظر استقرار الأسعار، ويكون السعر معروفا اليوم وبعد عشر سنوات أو عشرين سنة ....إلا أنه في الوقت الحاضر تهدف معظم البنوك المركزية الى تضخم منخفض لكنه موجب ولا سيما، إذ تراوح ما بين ٢% و ٤% (السبعاوي، ٢٠٠٨، ٦٣).

يحتوي التضخم المستهدف الناجح على خمسة مكونات:غياب المرتكزات الإسمية، مثل أسعار الصرف او الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، الالتزام المؤسسي اتجاه استقرار الأسعار، غياب السيطرة المالية، استقلال الية السياسة، واخيراً مسؤولية السياسة وشفافيتها. وعمليا وبينما قليل من البنوك المركزية تصل الى اهداف تضخم مثالية وناضجة بالكامل، فان كثيراً منها ما تزال تركز على محاربة التضخم على حساب إقصاء وإبعاد واقعي لبقية الأهداف (Mishkin and Schmidt, 2001, 3).

البطالة Unemployment

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالمية، فضلا عن كونها مشكلة اقتصادية اجتماعية لأي مجتمع، سواء كان متقدماً ام نامياً فإنها تنحرف عن القيم والمعايير الأخلاقية المعروفة للحياة الاجتماعية السليمة، الا ان مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول

النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلا عن آثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ زمن بعيد وبالتحديد منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين حينما اصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي الذي بلغ ذروته خلال سنوات الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م، إذ بلغ معدل البطالة في بعض البلدان الصناعية أكثر من ٤٠%، كما انتشرت البطالة بمعدلات مرتفعة في البلدان الصناعية والنامية خلال ١٩٧٤-١٩٧٥ وكذلك في ١٩٨١-١٩٨٣.

وتعرف البطالة، على انها تعطل جانب من قوة العمل المنتجة اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. اما تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية ،فانها تشكل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقادرون عليه وراغبون فيه وباحثون عنه ولكنهم لا يجدون فرصة عمل (البياتي والشمري، ٢٠٠٩، ٢٩٧-٢٩٨)

الاستقرار الاقتصادي في تركيا

تسعى تركيا بصفتها من الدول المهمة إلى أن تدخل البيت الأوربي، فضلاً عن مواقفها السياسية بوصفها دولة ذات قرار دولي في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، الذي اذا نظرنا إليه من حيث توزيع المصادر الاقتصادية العالمية نجده اقليما جغرافياً نفطياً بشكل عام، وهي رؤية صحيحة يحتم على تركيا ضرورة أن تحدث إصلاحات كبيرة وفي مقدمتها حالة الاستقرار الاقتصادي بما يتوفر فيها من إمكانيات زراعية وموارد مائية هائلة وطرق تجارية، وبسبب الابعاد الجيو-اقتصادية لهذه المنطقة ومنها تركيا، إذ اعتبرت أحد خطوط نقل الموارد الطبيعية بين اوربا الغربية التي تعاني فقراً شديدا في مواردها الطبيعية ومنطقة الشرق الاوسط الغنية بمواردها المائية والمعدنية، وعلى الرغم من تفوقها في التكنلوجيا الحديثة بفعل كل ذلك تحولت منطقة الشرق الاوسط الى ساحة تنافس إستراتيجي بين الدول الصناعية المتقدمة(اوغلو ، ٢٠١٠ ،٦٦).

مرت تركيا بأزمة اقتصادية قاسية في تشرين ثاني من العام ٢٠٠٠ ومرة اخرى في شباط من العام ٢٠٠١، إذ ثارت الأزمة بعد أن تبنت تركيا برنامج الانكماش القائم على سعر الصرف بقيادة وإدارة صندوق النقد الدولي (IMF) وخلال عام ٢٠٠١ انخفض الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بـ ٩.٥% في القيم الحقيقية وارتفع الرقم القياسي لسعر المستهلك إلى ٥٤.٤% في حين انخفض سعر صرف العملة ٥١% مقابل العملات الأجنبية الرئيسة، وإن معدل البطالة ارتفع 2% نقطة في ٢٠٠١ وبعد ذلك بـ ٣% نقطة في ٢٠٠٢ وانخفضت الاجور الحقيقية بـ ٢٠% في ٢٠٠١. ان انتعاش الاقتصاد التركي كان نشيطا بعد ازمة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وقد نما الناتج المحلي الاجمالي في معدل متوسط سنوي ٦.٩% وفي نهاية المطاف تم تخفيض معدل التضخم إلى مستويات الارقام ذات المرتبة الواحدة بعد ما يقارب اربعة عقود من حالات التضخم العالية وفي الوقت ذاته تم تحقيق نجاح باهر في مجال التوازن المالي كما دخلت تركيا وبنجاح الى الاسواق الاوربية (Yeldan, 2007, 1).

ان التحول في نظام سعر الصرف كونه ثابتاً رسمياً استلزم مراجعة للسياسة النقدية في ٢٠٠١ وبهذا الخصوص تم تبني استخدام اكثر فعالية للسياسة النقدية، وذلك للحد من تأثيرات التضخم لانخفاض سعر العملة الحقيقي المتسارع في الليرة التركية (TL) في بيئة القطاع المصرفي، اذ ان سعر الصرف غير مستقر، وفي هذا السياق فان القيود العليا

للموجودات المحلية الصافية تم تقديمها واعلانها كمعايير أداء وبسبب إلغاء سعر الصرف كثابت اسمي فان القاعدة يتم تجديدها من اجل كل من الهدف الوسيط والثابت الاسمي في صياغة توقعات التضخم.

ولمطابقة الممارسة المصرفية المركزية في تركيا مع معايير الاتحاد الاوربي والمعايير الدولية، فقد تم تعديل القانون الحاكم للبنك المركزي للجمهورية التركية (CBRT) ،واستناداً إلى هذا التعديل اصبح استقرار السعر الهدف الاساس للبنك المركزي، والذي فيما بعد اكتسب ضرورة ذاتية لتحديد ادوات السياسة النقدية بينما يتم تنفيذ سلسلة هادفة للتضخم، فضلا عن ذلك وبعد انتهاء الفترة الانتقالية في تشرين ثاني ٢٠٠١ تم إيقاف الإقتراض المباشر من البنك المركزي لخزانة الدولة، ومن خلال هذه التعديلات تم اعداد الهيكل القانوني الضروري والذي يسمح للبنك المركزي تبني سياسة هادفة للتضخم متى ما تم تلبية الشروط. وكان نظام سعر الصرف المنفذ في ٢٠٠٠ نظام تثبيت سعر بطيء قائم على سلة الصرف الخارجي المحتوية على ١ دولار +٠.٧٧ يورو، ومن ثم تحويل هذا النظام إلى نظام سعر صرف غير مستقر بعد أزمة شباط ٢٠٠١ ونتيجة لهذا التحويل إلى نظام سعر الصرف غير مستقر فقد انخفض سعر الليرة التركية بصورة سريعة في آجال حقيقية وأفصح سعر الصرف الخارجي عن مسار تقلب عالٍ فضلا عن ذلك فبسبب تأثيرات أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية فان الانخفاض بسعر الليرة التركية وصل إلى حده الأقصى في القيم الاسمية في تشرين أول ٢٠٠١ وبإتباع توضيح السياسات الاقتصادية الشاملة لتكون متبعة في ٢٠٠٢ والدعم المالي الإضافي ليكون موسعا من قبل الهيئات العالمية فان التوقعات المستقبلية ارتبطت بالاقتصاد المتحول إيجابيا وبدأت الليرة التركية بالإرتفاع (PRE, 2002, 6-8).

يعد التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم الصعوبات التي تواجهها اقتصاديات الدول. وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا عام ٢٠٠١ إلى ٧٠% انخفضت في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٨.٤% ثم عادت وارتفعت قليلا عام ٢٠٠٨ بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى ١٠% ، وبسبب انخفاض الاسعار وانخفاض الطلب في بداية عام ٢٠٠٩ انخفضت نسبة التضخم لاسعار السلع الاستهلاكية في نهاية شهر اذار إلى ٧.٨% . والسبب في ذلك ان نسبة المحتويات النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا عام ٢٠٠١ كانت ٧٥%، والقسم الباقي الذي كان يشكل ٢٥% يمثل النقود المحلية (اوزتورك، ٢٠١٠، ٥٤).

استطاع الاقتصاد التركي أن يصل إلى مستويات عالية من النمو بعد ٢٠٠٢، رافقه معدل واطئ ومنخفض من التضخم. تواجه جمهورية تركيا الآن تحديات ومهام زيادة الإدخار المحلي لدعم النمو المستدام تحت تضخم واطئ ومستقر وإدارة طريقها من خلال أزمات مالية عالمية وتعقيداتها والتي ما تزال كغيوم تلوح في الأفق وتهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي حول العالم (Gormez and Yigit, 2009, 1).

يعد القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو في القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، ومن الأمور اللافتة للنظر في هذا المجال انخفاض أسعار الفائدة على الديون رغم الطلب المتزايد على النقود، وجدير بالذكر ان العجز الحكومي كان وراء النسب المرتفعة لأسعار الفائدة في عقد التسعينات من القرن الماضي، والأهم من ذلك سعي الحكومات السابقة إلى تغطية العجز عن طريق الديون القصيرة المدى او ما يسمى " الأموال الساخنة " الأمر الذي جر تركيا إلى ساحة الخطر وتسبب في الأزمتين الاقتصاديتين عام ١٩٩٤وعام١٩٩٩. اما

الفترة التي جاءت بعد عام ٢٠٠٢ فقد شهدت انخفاضاً في عجز الموازنة وانخفاضا في متطلبات الدين للقطاع العام، كما شهدت استمراراً في النزول لأسعار الفائدة على الرغم من النمو الذي حصل عن طريق الاستثمارات الاجنبية وليس عن طريق الديون طويلة المدى. وعلى الرغم من الخلل النسبي الذي حصل في النظام الاقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية بارتفاع عجز الميزانية والديون الحكومية، إلا أن معدل فائدة الديون في السوق قد استمرت بالإنخفاض في النصف الاول من عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن تنخفض فائدة الدين الفعلي إلى ٤% في السنة نفسها.

وقد قامت الحكومة بعدة اجراءات منها الدفع بإصدار بعض القوانين لتنشيط حركة الثروات والاموال في نهاية عام ٢٠٠٨ ونجم عن ذلك الحصول على دعم مالي يقدر بـ ١٥ مليار دولار، مما انعكس بشكل ايجابي على اسعار الفائدة . كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير ادواتها الاقتصادية غير الربوية من اجل الاستفادة من مصادر اموال المؤسسات التي تعمل على وفق هذا النظام (اوزتورك ، ٢٠١٠ ، ٥٥-٥٦).

ويتوقع أن أجور العمال التي سجلت انخفاضاً حاداً في ٢٠٠١ سوف ترتفع بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقييم الحقيقي لليرة التركية وبذلك تزداد من ٢.٦ مليار دولار في ٢٠٠٢ إلى ٤.١ مليار دولار في ٢٠٠٥، واستنادا لذلك فان عجز الحساب الجاري الذي قيّم بانه يكون ١.٥ مليار دولار في ٢٠٠٢، يتوقع بانه يتذبذب حول ١.٨ مليار دولار في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وبعبارة اخرى فإن مشاركة عجز الحساب الجاري في الناتج المحلي الاجمالي يتم تقييمها بان تكون حوالي ١% في مدة ما قبل الدخول (PEP) (PRE, 2002, 27).

توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

لاشك أن اختبار النظرية الاقتصادية بشكل كمي يعد هدفاً من أهداف الاقتصاد القياسي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا لتمكين واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (بخيت، ٢٠٠٢، ١٦).

معادلة الانحدار

لغرض بيان أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية – السياسة المالية) في معدلات التضخم والبطالة (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تم استخدام الأنموذج القياسي بعد تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها أولى خطوات توصيف الأنموذج وصياغته، واعتمدت المؤشرات الاقتصادية التي تمثل متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن متغيرات السياسة المالية والنقدية وكما يأتي:

١. المتغيرات المعتمدة

أ.المتغير المعتمد الاول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Prices Index بوصفه يعكس حالة التضخم في تلك البلدان $Y_1 = CPI$ اعتمدت سنة ٢٠٠٠ كسنة أساس في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI لجميع بلدان العينة.

ب.المتغير المعتمد الثاني:معدل البطالة Unemployment Rate بوصفه أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي Y_2 ،إذ تقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة، وهو يساوي نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى حجم القوة العاملة.

٢. المتغيرات المفسرة (التوضيحية)

أ. عرض النقود الواسع Money Supply (X_1) اعتمد على معدل نمو عرض النقود الواسع بالعملة المحلية ((Money & Quasi Money Growth (annual %) لكل بلد وتم اختيار معدل نمو عرض النقود الواسع لكونه أحد أهم متغيرات السياسة النقدية يؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أكثر من غيره بسبب كبر حجم العملة في التداول في البلدان النامية وان عرض النقود يزاول تأثيره الموجب في معدلات التضخم، فضلا عن ان هناك دراسة لبيان اثر معدل نمو عرض النقود في التضخم (CPI) في الخطوة الأولى ثم في (GDP) في الخطوة الثانية في ٢١ بلد من بلدان امريكا اللاتينية للاعوام ١٩٦٠-٢٠٠٣ (Johnson, 2006, 53-54).

أما بخصوص معدل البطالة فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يقود إلى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الاستخدام (التوظيف) مما يقود إلى انخفاض معدلات البطالة أي العلاقة سالبة بين عرض النقود ومعدل البطالة.

إلا أن العلاقة بين معدلات التضخم وعرض النقود قد تكون غامضة او تكون عكس المنطق الاقتصادي في كثير من الاحيان وذلك بسبب نشوء معدلات عالية للتضخم لاسباب تعود إلى، اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) وإلى التاثير الكبير للطلب الكلي او الانفاق الكلي على السلع والخدمات.

ب.أسعار الفائدة: Interest Rate (X_2)**:** يعد سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي لإدارة كفة الاقتصاد للتأثير في العديد من المؤشرات ،منها معدل التضخم اذ ترتبط معه بشكل عكسي فوفقاً للمنطق الاقتصادي ،فعند زيادة عرض النقود تنخفض اسعار الفائدة ينتقل منحنى الـ LM نحو اليمين ناقلا الطلب الكلي AD إلى اليمين كذلك، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الاسعار (معدل التضخم) ولاسيما في حالة عدم استجابة العرض الكلي لذلك، وكما هو معروف في البلدان النامية يعد العرض الكلي قليل الإستجابة أو المرونة.أما بخصوص المتغير المعتمد الثاني (معدل البطالة) فانخفاض اسعار الفائدة يعني انخفاض كلفة الإستثمار، ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل أي انخفاض البطالة فالعلاقة موجبة بينهما.

ت.اسعار الصرف Exchange Rate (X_3)**:** يعد سعر الصرف حلقة الوصل بين البلد والعالم الخارجي، ويعد من اهم الادوات النقدية التجارية، وهو أقرب إلى السياسة النقدية كونه مسيطر عليه من لدن البنك المركزي.فارتفاع اسعار الصرف (زيادة عدد الوحدات من العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) يعمل على زيادة الواردات كون الأسعار المحلية تكون اعلى من الاسعار العالمية، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي ومن ثم انخفاض التشغيل وبالتالي زيادة معدلات البطالة (في حالة كون الواردات تشمل السلع الاستهلاكية الاساسية)، أما إذا كانت الواردات عبارة عن راس المال المادي (المكائن والآلات) أو المواد الأولية أو النصف مصنعة ،فهذا سيحفز الانتاج ويزيد التشغيل، ومن ثم تنخفض البطالة.يتضح مما ذكر أن أرتفاع اسعار الصرف الحقيقية تؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية قياسا بالعالمية ويخفض

معدلات البطالة في حالة استيراد السلع الرأسمالية ويزيدها في حالة استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية.اي له اثر غير واضح المعالم تجاه البطالة.كما ان الوصول الى اسعار الصرف المغالى بها، أي تخفيض عدد الوحدات من العملة المحلية الى وحدة واحدة من العملة الأجنبية،يعمل على تخفيض القدرة التنافسية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي ،وزيادة الدين الخارجي والذي بدوره يؤدي الى تخصيص غير كفوء للموارد الاقتصادية وفي النهاية الوصول الى عدم التوازن وزيادة معدلات البطالة .

ث.عجز الموازنة Budget Deficit (X_4)**:** يستعاض عن ادوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) بعجز الموازنة (T-G) اذ تشير الإشارة السالبة إلى زيادة الإنفاق عن العوائد (الضرائب) والإشارة الموجبة تشير إلى وجود فائض في الموازنة أي زيادة الضرائب على الإنفاق.ومن ثم يستعاض عن السياسة المالية بالعجز كمتغير مفسر يؤثر في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فزيادة العجز، **أي** زيادة الانفاق تعمل على انتقال الـ IS الى اليمين ومن ثم زيادة الطلب الكليAD (انتقاله الى اليمين) كذلك والتي تؤدي الى زيادة الاسعار ولاسيما في حالة عدم او ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي (العرض الكلي AS) مما يدلل على وجود العلاقة الموجبة بين العجز والتضخم، اما بخصوص معدل البطالة، فزيادة العجز من خلال زيادة الإنفاق، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، فهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة **أي** العلاقة السالبة بين المتغيرين.

معادلة الانحدار:

١.أنموذج إنحدار معدل التضخم (CPI):

$$Y_1 = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U_t$$

٢.أنموذج انحدار معدل البطالة:

$$Y_2 = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U_t$$

تحليل واختبار النتائج

سيتم توفيق معادلات الانحدار لجمهورية تركيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال الحزمة البرمجية (Minitab)، ويتكون عدد المشاهدات من (١٥٦) مشاهدة. وهناك عدة طرائق للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، من أهمها اختبار Durbin-Watson، لذا سيتم الإعتماد في تحديد مشكلة الارتباط الذاتي على قيمة معامل الارتباط الذاتي $\hat{P}$ من خلال معرفة قيمة الـ DW فاذا كانت قيمة المعامل اقل من 0.5 فهي أقرب إلى منطقة القبول منها الى منطقة عدم التأكد، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على عدم وجود للمشكلة.

أما مشكلة التداخل الخطي فيتم الكشف عنها من خلال الاعتماد على مؤشر عامل تضخيم التباين VIF فيشير البروفيسور Myers في حالة كونه اقل من عشرة (VIF<10) فهذا يدل على ان المتغير المفسر المعني لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد وباقي المتغيرات المفسرة الأخرى (حاجي واخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨-٢٤١، ٢٧٢-٢٧٣).

الأنموذج القياسي لانحدار التضخم CPI

عند توفيق أنموذج انحدار التضخم بشكله الخطي في تركيا كانت النتائج متباينة ولم تكن هناك معادلة يتماشى فيها تأثير كل المتغيرات المفسرة مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات جميعها الا بعد اخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة (التوضيحية) أي المعادلة نصف لوغارتمية (Semi Log) فكان هناك متغير واحد غير معنوي وآخر غير متماشٍ مع النظرية الاقتصادية، وفيما يأتي نتائج الاختبار:

الجدول ١

نتائج الاختبار لأنموذج انحدار التضخم لتركيا بعد أخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة

	Coef.	S.E	t	VIF	R-Sq	R-Sq(Pred)	D.W.	F
B_o	461.15	73.73	6.25		95.1%	93.02%	1.91	102.73
B_1	-77.71	14.8	-5.25	1.3				
B_2	-62.24	8.111	-7.67	1.9				
B_3	14.623	5.391	2.71	4.0				
B_4	22.56	11.75	1.92	5.4				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب الإلكتروني.

درجات الحرية df=21.

يتضح من الجدول آنفا:

١. كانت إشارة معلمة معدل نمو عرض النقود غير متماشية مع المنطق الاقتصادي، إذ كانت الإشارة سالبة (77.71-) مما يعني أن معدل نمو عرض النقود يؤثر بشكل سلبي في معدل التضخم وهذا يدلل على ان السلطة النقدية مسيطرة على أحد الأهداف دون غيره.

٢. بما أنه تم أخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة، فالمعلمات لا تمثل الميل ولا المرونة وعليه سيتم تحويل المعاملات إلى مرونات من خلال عملية ضرب المعامل في المتوسط الحسابي للمتغير المعتمد.

٣. من خلال معلمة المتغير المفسر الأول يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 8695% (77.71-*111.9) حينما ينخفض معدل نمو عرض النقود بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B_1.

٤. من خلال معلمة المتغير المفسر الثاني يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 6964% حينما تنخفض أسعار الفائدة بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B_2.

٥. من خلال معلمة المتغير المفسر الثالث يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 1633% حينما تزداد أسعار الصرف بنسبة 100% بسبب الإشارة الموجبة لـ B_3.

٦. من خلال معلمة المتغير المفسر الرابع يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 2524% حينما يزداد عجز الموازنة بنسبة 100% بسبب الإشارة الموجبة لـ B_4.

٧. معنوية الأنموذج ككل من خلال قيمة F المحسوبة وقيمة احتماليتها P=0.00.

٨. لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ كانت قيمة الـ DW=1.91 وهي تتجاوز قيمة الحد الأعلى du=1.5.

٩. لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، إذ بلغت قيمة VIF لكل المتغيرات اقل من 10.

١٠. معنوية معلمات المتغيرات المفسرة جميعها.

١١. كانت قيمة القوة التفسيرية جيدة، إذ بلغت 95.1% ، ولا يوجد فرق كبير بينها وبين القيمة المتوقعة مما يشير إلى عدم وجود للمطابقة المفرطة.

الأنموذج القياسي لانحدار معدل البطالة

بعد توفيق معادلات انحدار معدل البطالة تبين أن المحاولات أو الاختبارات جميعها تضمنت عدم تماشي بعض المتغيرات مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات المفسرة مما يشير إلى أن معدل البطالة في هذا البلد يتأثر بعوامل أخرى غير العوامل النقدية والمالية كالعوامل السكانية والاجتماعية أو غيرها، ولكن بعد أخذ اللوغاريتم لكلا الطرفين (Double Log) واستبعاد المتغير الرابع (عجز الموازنة) من الأنموذج لعدم معنويته تم الوصول النتائج الآتية:

الجدول ٢
نتائج الاختبار لأنموذج انحدار معدل البطالة لتركيا بعد أخذ اللوغاريتم لكلا الطرفين واستبعاد عجز الموازنة

	Coef.	S.E	t	VIF	R-Sq	R-Sq(Pred)	D.W.	F
B_o	3.449	0.27	12.83		54.9%	36.22%	1.69	8.94
B_1	-0.2	0.054	-3.73	1.3				
B_2	-0.047	0.023	-2.03	1.2				
B_3	-0.026	0.01	-2.49	1.1				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب الإلكتروني.
درجات الحرية df=22.

يتضح من الجدول آنفا:

١. عدم تماشي المتغير الثاني (أسعار الفائدة) والمتغير الثالث (أسعار الصرف) مع المنطق الاقتصادي، لان العلاقة بين معدل البطالة وسعر الفائدة ليست مباشرة وانما تمر من خلال تأثيرها في الاستثمار، فانخفاض أسعار الفائدة يعني تخفيض كلفة الاقتراض (الاستثمار) ولكنها تزيد النمو الاقتصادي والدخل ومن ثم زيادة التشغيل وتقليل معدل البطالة لذا فالعلاقة طردية (موجبة) بين معدل البطالة وأسعار الفائدة، وهكذا بالنسبة لحالة الارتفاع.

٢. بما انه تم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات (Double Log)، فالمعلمات تمثل المرونة وعليه سيتم معاملة المعاملات كمرونات.

٣. من خلال معلمة المتغير المفسر الأول يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.2% حينما ينخفض معدل نمو عرض النقود بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B_1.

٤. من خلال معلمة المتغير المفسر الثاني يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.047% حينما تنخفض أسعار الفائدة بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B_2.

٥. من خلال معلمة المتغير المفسر الثالث يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.026% حينما تنخفض أسعار الصرف بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B3.

٦. لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، اذ بلغت قيمة DW=1.69 وهي تتجاوز قيمة الحد الأعلى du=1.5 وهي في منطقة القبول.

٧. لا وجود لمشكلة التداخل الخطي إذ بلغت قيم VIF لكل المتغيرات أقل من 10.
٨. معلمات المتغيرات المفسرة جميعها معنوية مما يدلل على قوة التأثير في المتغير المعتمد.
٩. قيمة القوة التفسيرية كانت 54.9%، في حين المتوقعة 36.22%، مما يشير إلى عدم وجود المطابقة المفرطة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١. يمكن استخدام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذا ما جعلت الزيادة في عرض النقود مساوية لنمو الناتج القومي الصافي من دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش.
٢. أسهمت الدولرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية، فضلا عن انها ظاهرة يتوقع ان يكون لها اثر ايجابي طويل الأمد في الاقتصاد.
٣. ان السياسة المالية الاختيارية لم تكن قادرة على مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب التأخيرات الزمنية، وأصبحت حالات الركود قصيرة جدا.
٤. تشير معنوية معلمات المتغيرات المفسرة(متغيرات السياسة النقدية والمالية) في معادلة انحدار التضخم لتركيا إلى قوة التأثير في المتغير المعتمد (معدل التضخم) مما يعني إمكانية السيطرة على التضخم او التحكم به من خلال هذه المتغيرات، أي حزمة السياسة النقدية والمالية فضلا عن قيمة القوة التفسيرية العالية.
٥. ان متغيرات السياسة المالية في تركيا لها تأثير ضعيف في معدلات البطالة مما يعني عدم إمكانية معالجة البطالة من خلال استخدام السياسات المالية.
٦. تحتاج تركيا الى تحفيز الطلب الكلي لعلاج مشكلة البطالة كما انها تحتاج الى تجنب الصدمات الخارجية ولاسيما تلك المتعلقة باسعار صرف الليرة التركية التي شهدت تقلبات متعددة لفترات طويلة من الزمن وكان لها التاثير الكبير في مشكلة عدم الاستقرار.
٧. ان التجارب العالمية المعاصرة تثبت لنا بان مشكلة عدم الاستقرار، لا تحلها حالات انضواء مجموعة من الدول المتقدمة تحت ظل عملة موحدة كما هي الحال في منطقة اليورو، فنرى ان متغيرات الاستقرار مثل تخفيض البطالة الى حدود المعدل الطبيعي وكذلك معدلات التضخم الى مستوى الفئة الرقمية الواحدة لا بد من علاجه، والهزة الكبيرة التي تشهدها دول الاتحاد الاوربي الان بسبب تقلبات قيمة اليورو اولا ومشكلات التمويل المصرفي للاقتصاد اليوناني الذي يعاني هو الاخر من ازمات هيكلية في مقدمتها البطالة والتضخم وتدهور قيمة العملة.
٨. لقد شهد العقد الاخير من القرن العشرين جدالا واسعاً بين متخذي القرار في البلدان النامية من جهة وبين إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى حول عدم جدوى الاصلاحات الاقتصادية التي تطالب بها البلدان النامية ولاسيما في زيادة معدلات الفقر وزيادة حجم الفقراء بعد إلغاء الدعم الحكومي.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، سياسة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي، دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، صندوق النقد الدولي، مايو.
٢. اوزتورك، ابراهيم، ٢٠١٠، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر.
٣. ايدجمان، مايكل، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض – السعودية .
٤. بخيت، حسين علي، سحر فتح الله، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
٥. البياتي، طاهر فاضل وخالد توفيق الشمري، ٢٠٠٩، مدخل الى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلي- دار وائل للنشر، ط ١، الاردن، عمان.
٦. جوارتيني، جيمس، ريجارد استروب، ١٩٩٩، الاقتصاد الكلي-الاختيار العام والخاص-ترجمة وتعريب:د.عبدالفتاح عبدالرحمن و د.عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٧. جويرى، ايزا نيكولاس، بنديكت كليمنتس وجورج كاناليس كريلينو، ٢٠٠٩، أمريكيا اللاتينية- استخدام الحافز الاقتصادي، التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو.
٨. حاجي، د.انمار امين، د.بسام يونس ابراهيم، عادل موسى يونس، ٢٠٠٢، الاقتصاد القياسي، عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم-السودان.
٩. السبعاوي، عبدالله خضر عبطان، ٢٠٠٨، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. كاتايو، لويز أ.ف ٢٠٠٧، استقراء ماضي أمريكيا اللاتينية، التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر.
١١. النجفي، سالم توفيق وعبدالمجيد، احمد فتحي، ٢٠٠٨، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، آب.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Akyuz, Y. ,2006, From Liberalization to Investment and Jobs: Lost in Translation, Paper presented at the Carnegie Endowment for International Peace Conference, 14-15, April 2005, Washington DC.
2. Albert, J.,Broaddus, 2001, Transparency in the Practice of Monetary Policy, Federal ReseveBank of Richmond Economic Quarterly ,V.87 ,NO.3 ,Summer.
3. Approach to Restoring Growth , Working Paper No. 22.
4. Bernanke , Ben S., 2010, Monetary Policy Objectives and Tool in a Low – Inflation Environment , Boston Massachusetts , October .
5. Economic Stability: A Friedmanian
6. Federal Reserve Bank, 1987, Achieving Economic Stability: Lessons from the Crash of 1929 .
7. Gormez, Yuksel and Serkan Yigit, 2009, The Economic and Financial Stability in Turkey: A Historical Perspective , Central Bank of Turkey.
8. Grauwe, Paul De and Gunther Schnabl, 2008, Exchange Rate Stability, Inflation, and Growth in South Eastern and Central Europe, Review of Development Economics.
9. Guell,Robert C., 2007, Issues in Economics Today, 3 rd. Mc Graw-Hill /Irwin ,New York.

10. Johnson, Marianne, 2006, Dollarization and Macroeconomic Stability in Latin America, Oshkosh Scholar, Volume I, April.
11. Mishkin, F.S. and Schmidt-Hebbel, K., 2001, One Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know? NBER Working Papers, No 8397, July.
12. Onis ,Ziya and Suleyman Ozmucur, 1990, Exchange Rates , Inflation and money supply in Turkey :Testing The vicoins circle Hypothesis , Journal of Economics , Vol:32, No:4, Holland.
13. Orphanides , Athansios, 2002 , Activist Stabilization Policy and Inflation:The Taylor Rule in the 1970s, Center for Financial Studies.
14. PRE-AccEssion Economic Programme, 2002 , Republic OF Turkey, Ankara ,August 2002.
15. Taylor , John B.,2000, Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability, Stanford University
16. Wray , L. Randall, 2003, A Monetary and Fiscal Framework for
17. Yeldan , A.Erinc 2007 , Turkey: The Bounce After the Crisis G-24, Policy Brief No.13